

Distr.: General
24 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ نظرة سريعة على الإقليم.
٤ أولاً - المسائل السياسية والدستورية والقانونية.
٧ ثانياً - الميزانية.
٨ ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية.
٨ ألف - أحكام عامة.
٨ باء - السياحة.
٩ جيم - الصناعات التحويلية والبناء والخدمات المالية.

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر عامة، بما فيها حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وأحالت الدولة القائمة بالإدارة المعلومات في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويرد المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع التالي: <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.



١٠	دال - التجارة والمواصلات والمرافق العامة
١١	هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١١	رابعا - الأوضاع الاجتماعية
١١	ألف - اليد العاملة
١٢	باء - التعليم
١٢	جيم - الصحة
١٣	دال - الجريمة ومنع الجريمة
١٤	خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث
١٤	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والدول الشريكة
١٥	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٥	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

نظرة سريعة على الإقليم

الإقليم: جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتو ريكو. وهو مؤلف من أربعة جزر رئيسية. سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر آيلند. وتقع العاصمة شارلوت آمالي في سانت توماس.

المساحة البرية: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومترا مربعا^(١).

السكان: ١٠٦ ٤٠٥ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

اللغات: الإنكليزية أو الإنكليزية الكريول (٧٤,٧٠ في المائة) الإسبانية أو الإسبانية الكريول (١٦,٧٨ في المائة)؛ والكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت آمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم جون ديجونغ.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: عضوة الكونغرس دونا كريستنسن.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطن المستقل؛ والحزب الجمهوري.

الانتخابات التشريعية الأخيرة: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ الانتخابات المقبلة - ستعقد في عام ٢٠١٢ (التشريعية) ٢٠١٤ (الحاكم).

الهيئة التشريعية الوطنية: مجلس واحد (١٥ نائبا).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٩ ٨٧٦ دولارا.

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعة التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرّم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتركيب الساعات.

(أ) "بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة" مستقاة من مشروع "Sea Around Us" وهو مشروع تعاون

بين جامعة بريتيش كولومبيا ومؤسسة Pew للبيئة (www.seaaroundus.org).

الوحدة النقدية: دولارات الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ٩,١ في المائة (تقديرات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

لحة تاريخية: كانت الجزر أراض دائركية من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩٧١ (جزر الإنديز الدائركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧١، نقلت الحكومة الدائركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إقليمًا منظمًا غير مدمج تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية.

أولا - المسائل السياسية والدستورية والقانونية

١ - جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. بموجب القانون التأسيسي للجزر الصادر في عام ١٩٣٦ وصيغته المنقحة لعام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضًا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكونة من ١٥ نائبًا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط، لكن يمكن أن يُعاد انتخابه بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمنصب الحاكم، عن إعادة انتخاب جون بيرسي ديجونغ من الحزب الديمقراطي حاكمًا وغيغوري فرانسيس نائبًا له. وستنتهي مدة ولايتهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو موعد انعقاد الانتخابات المقبلة. وينتخب الإقليم مندوبًا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وكانت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، دونام. كريستينسن، قد فازت بانتخابات عام ٢٠١٠ بنسبة ٧١ في المائة من الأصوات وأُعيد انتخابها لولاية ثامنة مدتها سنتان كمندوبة لجزر فيرجن في كونغرس الولايات المتحدة. ويظل عضو مجلس الشيوخ غريغ و. بارشينغر نائبًا متجولًا، بعد أن فاز على منافسين له بفارق كبير في الأصوات.

٣ - ويشمل النظام القضائي للإقليم محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت هذه الأخيرة عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا لجزر فيرجن هي محكمة الاستئناف التي تنظر في قضايا الاستئناف التي تبت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ترتب على إنشاء المحكمة العليا إلغاء أي تدخّل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف.

٤ - ومنذ أن نَقّحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القانون التأسيسي لجزر فيرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات لاستبداله بدستور محلي يعتمد سكان الإقليم، ينظّم الآليات الداخلية للحكم. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي بموجب قانون الولايات المتحدة العام رقم ٥٨٤-٩٤، إلا أن المحاولات الأربع كان مآلها الفشل.

٥ - وكما ذُكر سابقا، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستورا مُقترحا لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدّم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نصه، الذي يبلغ عدد صفحاته ٢٧ صفحة ويتكون من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاما عن شرعة حقوق؛ ومبادئ، والحكومة وفروعها وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان الجزر؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي.

٦ - وتنص المادة السابعة عشرة من الدستور المقترح على إنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي تبلغ مدة عضويتها ثلاث سنوات، في غضون سنتين من تاريخ إقرار الدستور. وعلاوة على ذلك، وبعد عام من التوعية العامة بالخيارات المتعلقة بتحديد الوضع السياسي للإقليم وعلاقاته الاتحادية، وهي (أ) كيان دولة (ب) والارتباط الحر (ج) والاستقلال، تقرر إجراء انتخابات خاصة. وستكون المشاركة في تلك الانتخابات المتعلقة بتحديد المركز، حكرا على مواطني جزر فيرجن من "السكان الأصليين الفيرجينيين أبا عن جد" و "من السكان الأصليين"، على النحو المعرف في المادة الثالثة من الدستور المقترح، سواء كانوا مقيمين داخل الإقليم أم خارجه.

٧ - وتعرّف المادة الثالثة من الدستور المقترح سكان جزر فيرجن "الأصليين الفيرجينيين أبا عن جد" بأنهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد أو عاش في الإقليم في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢ أو قبل ذلك التاريخ، ولا يحمل جنسية أي بلد آخر؛ وتعرّف

”السكان الأصليين“ لجزر فيرجن بأهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد في الإقليم بعد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢.

٨ - ولا تزال بعض أحكام الدستور المقترح مصدر خلاف. فعلى سبيل المثال، لا تجيز المادة السادسة منه الترشح لمنصب حاكم الإقليم ونائبه إلا للسكان ”الفيرجينيين أبا عن جد أو السكان الأصليين“. وتنص المادة الحادية عشرة أيضا على أن مواطني جزر فيرجن من ”السكان الأصليين الفيرجينيين أبا عن جد“ غير ملزمين بدفع ضرائب معينة على الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الحاكم في رسالة كُشف عن فحواها للعموم، أن القراءة الأعم والأوسع لمشروع الدستور تُظهر بأنه لا يتماشى مع المسلمات الأساسية للمساواة في الحماية والعدل.

٩ - وقال جيرارد لوز أموار جيمس الثاني، رئيس المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة متحدثا أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إن الحاكم كان قد رفض في البداية أن يقدم الدستور المقترح إلى الدولة القائمة بالإدارة. إلا أنه امتثل لذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عقب صدور حكم في هذا الشأن من محكمة الدرجة الثانية للإقليم.

١٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بعدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ وبأحكام تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فيرجن؛ وبأحكام تحوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وتوقيتها، أو توقيت الإقامة، أو النسب.

١١ - وجاء في البيان الذي ألقاه رئيس المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أمام اللجنة الرابعة، أن وفدا للمؤتمر كان يرأسه قد عقد في آذار/مارس ٢٠١٠ مشاورات مع مسؤولين في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أولئك المسؤولون قد أبدوا اعتراضا رئيسيا على أحد أحكام مشروع الدستور المقترح ينص على أن ملكية الموارد البحرية للإقليم تؤول لسكانه. وارتبط اعتراض آخر بأي حالة مفيدة إلى السكان الأصليين وتمتعهم بمزايا معينة. ونتيجة لذلك، طلب الكونغرس إلى المؤتمر أن يستأنف اجتماعاته لكي ينظر في الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على الدستور المقترح.

١٢ - وأكد رئيس المؤتمر أن الدستور المقترح المقدم لا يستهدف تغيير مركز الإقليم وأنه لن يشكل سندا لشطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويرد في الدستور المقترح حكم ذو صلة سياترب عليه، إثر اعتماد نص الدستور المقترح، إنشاء آلية لدراسة الخيارات المستقبلية المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم.

ثانياً - الميزانية

١٣ - وفقاً لمكتب الإدارة والميزانية، انتهت السنة المالية ٢٠١١ بعجز في الميزانية قدره ٢٦,٥ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، اقترح حاكم الجزر الميزانية التنفيذية لحكومة جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٢، والبالغ مجموعها ٧٣١,٣ مليون دولار على السلطة التشريعية. وبعد أن وافق أعضاء الكونغرس اعتماد مبلغ عام قدره ٧١٩,٨ مليون دولار، قرر الحاكم عدم التوقيع على مشروع القانون.

١٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت السلطة التشريعية قانون الاستقرار الاقتصادي، الذي تضمن أحكاماً تنص على خفض مرتبات جميع موظفي الحكومة العاملين في الفرعين التنفيذي والتشريعي، وعلى تجميد التوظيف وإعادة التوظيف، وتوفير حافظ تقاعدي قدره ١٠.٠٠٠ دولار للموظفين الذين قضوا في الخدمة فترة تزيد عن ٣٠ سنة. ووقع الحاكم على مشروع القانون مع رفضه لبعض البنود. وستظل التخفيضات سارية حتى عام ٢٠١٣.

١٥ - وواصلت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية توفير التمويل لميزانية الإقليم، بطرق منها القانون الأمريكي لتحقيق الانتعاش وإعادة الاستثمار، الذي منحت بموجبه للإقليم مبلغ ٥٤٩.٤٩٠.٢٩٠ دولاراً، استلم منه بالفعل مبلغ ٤٢٩.٧٦٣.١٦٨ دولاراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقدمت وزارة التعليم في الولايات المتحدة مبلغاً يزيد عن ٩٠ مليون دولار عن طريق الصندوق الحكومي للاستقرار المالي، وقانون الانتعاش. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، حصلت وزارة التجارة في الولايات المتحدة على منحة قدرها ٦٧ مليون دولار لتمويل برنامج تكنولوجيا النطاقات العريضة التابع للإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات.

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - أحكام عامة

١٦ - وفقا لحكومة الإقليم، لا تزال هناك عوامل عدة تُحدِّد من النمو الاقتصادي، بما في ذلك هشاشة اقتصاد الولايات المتحدة، وعجز الميزانية الحكومية. ولا يزال القطاع الزراعي محدودا في حين أن صناعة الخدمات المالية عنصر نام من عناصر الاقتصاد. وهناك إمكانية لتحقيق نمو في قطاع الاتصالات، غير أن ذلك يتوقف على تحسن الموثوقية وإمكانية الاتصال.

١٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، نشر مكتب التحليلات الاقتصادية التقديرات الثانية للنتائج المحلي الإجمالي لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وسائر الأقاليم التابعة لها، يشمل الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٩، وفي جهد مشترك مع مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية للولايات المتحدة، وفي إطار برنامج تحسين نظام الإحصاءات، وضع مكتب التحليلات الاقتصادية هذه التقديرات بهدف توفير مقياس شامل وموضوعي للنشاط الاقتصادي في الأقاليم من أجل دعم القرارات الاقتصادية والمالية. ووفقا للمكتب، فإن الهدف من هذا الجهد المشترك في الأمد الطويل هو إدماج جزر فيرجن وسائر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والحسابات الوطنية للدخول والمنتجات، التي تعد أساسية في فهم اقتصادات الأقاليم على نحو أفضل.

باء - السياحة

١٨ - تظل السياحة التي تسهم بنسبة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عماد اقتصاد جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة. وتتضح أهميتها خلال توفيرها للعمالة المباشرة وتأثيرها في تنمية أنشطة مباشرة الأعمال الحرة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة. فالجزر تستقبل نحو مليوني سائح سنويا يفدون إليها في رحلات سياحية بحرية وأخرى جوية. ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية لجزر فيرجن، انخفض عدد الزوار الوافدين عن طريق الجو بنسبة ١,٨ في المائة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١، إذ بلغ عددهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما قدره ٩٦١ ٦٧٨ زائرا. أما الوافدون في الرحلات السياحية البحرية فقد ارتفع عددهم بنسبة ٨,١ في المائة خلال الفترة نفسها، ليصل إلى ٩٩١ ٢٠٠٨ زائرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وانخفض عدد المقيمين في الفنادق بنسبة ٦,٨ في المائة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسعيا إلى تنشيط الصناعة

السياحية، قامت حكومة الإقليم بتوسيع قاعدة السفن السياحية في سانت توماس واستأنفت الرحلات البحرية المنتظمة إلى سانت كروا. وعملت أيضا على توسيع نطاق الخدمات الجوية والطاقة الاستيعابية لشركات الطيران التي تقدم خدماتها إلى الإقليم. ويجري حاليا وضع خطط للاستثمار في مشاريع بناء الفنادق وزيادة مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص.

جيم - الصناعات التحويلية والبناء والخدمات المالية

١٩ - يتكون أساسا قطاع الصناعة التحويلية، وهو ثاني أكبر قطاع اقتصادي، من المؤسسات التجارية العاملة في مجال المنتجات النفطية المكررة وتقطير الرّم، وتركيب الساعات ومنتجات الألبان والحلي.

٢٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أغلقت مصفاة هوفينسا للنفط الواقعة في جزيرة سانت كروا، وهي ثاني أكبر مصفاة في الولايات المتحدة. وتشغل المصفاة أكثر من ٢ ٥٠٠ عامل، وتنتج مجموعة متنوعة من المواد المستخلصة من النفط الخام المستورد أساسا من جمهورية فنزويلا البوليفارية. والمصفاة هي إحدى أكبر عشر مصافي نفط في العالم، إذ تبلغ طاقتها التقطيرية للنفط الخام ٥٤٥ ٠٠٠ برميل في اليوم. ومن المنتجات المكررة البترين، ووقود الديزل، وزيت التدفئة المتزلي، ووقود محركات الطائرات، والكيروسين وزيت الوقود المتبقي. ويصدر معظم هذا إنتاج المصفاة (٩٥ في المائة) إلى الولايات المتحدة. وتتوقع وزارة العمل في جزر فيرجن أن غلق مصفاة هوفينسا سيؤثر مباشرة على قطاع الصناعة التحويلية وقطاعات الخدمات الأخرى. وسيتأثر كذلك الناتج المحلي الإجمالي للإقليم لأن هذه الصناعة تساهم بما تزيد قيمته عن ١ بليون دولار من البضائع المصدرة.

٢١ - ووفقا للمعلومات المستقاة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فيرجن، تم توقيع اتفاقات على مدى فترة ٣٠ سنة مع شركتين من الشركات الخاصة لتطوير إنتاج الرّم والحد من الآثار البيئية المترتبة على إنتاجه. وتشهد صناعة الرّم في الإقليم تحولا من إنتاج الرّم السائب إلى رّم يحمل علامة تجارية. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات كل وحدة من وحدات تقطير الرّم عن ١٠٠ مليون دولار في السنة. وفي الربع الأول من السنة المالية ٢٠١١، حصل الإقليم إيرادات من الضرائب على إنتاج الرّم تزيد بنسبة ٣٨ في المائة عما حصله في الفترة السابقة.

٢٢ - ووفقا كذلك للمعلومات المستقاة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فيرجن، ازدادت القيمة الإجمالية لتراخيص البناء، التي تقيس حجم النشاط في مجال البناء في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ بنسبة ٦,٦ في المائة

بالنسبة لقطاع البناء العام ونسبة ٨٩,٧ في المائة بالنسبة لقطاع الإنشاءات غير السكنية الخاص. بيد أنه انخفضت قيمة التراخيص الخاصة لتشييد المنشآت السكنية بنسبة ٢٠,٩ في المائة خلال الفترة نفسها.

دال - التجارة والمواصلات والمرافق العامة

٢٣ - ووفقا للاستعراض الاقتصادي لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة لعام ٢٠١١، يشهد قطاع التجارة والنقل والمرافق العامة تحسنا بطيئا نظرا لزيادة الإنفاق وانخفاض عدد الوظائف المفقودة.

٢٤ - ويبلغ طول الطرق البرية في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا، ويبلغ عدد المركبات المسجلة فيها زهاء ٦٥ ٠٠٠ مركبة. ويوجد أيضا في الإقليم أحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا - وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. وفي الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سان كروا، هي ساوث شور وغالوز باي وفريديريكستيد. بينما يوجد المرسيان الأخریان في سان توماس، وهما المرفقان الواقعان في كراون باي اللذان تشغلهما هيئة موانئ جزر فيرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر.

٢٥ - وهيئة المياه والكهرباء في جزر فيرجن هي كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقرابة ٥٤ ٠٠٠ مستهلك للكهرباء و ١٢ ٠٠٠ مستهلك للمياه الصالحة للشرب. وينفذ الإقليم خطة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠ في المائة خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

٢٦ - ونظرا لمحدودية الإمدادات من المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وشبكة المجاري. وتنتج محطة للتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون من المياه في اليوم. وتوفر الآبار، ولا سيما تلك الموجودة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك للشخص الواحد في اليوم نحو ٥٠ غالونا، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مستعمل إنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت)، وعدد من محطات

الإذاعة والبث التلفزيوني. ويعمل الإقليم، بالتعاون مع وزارة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية، على تنفيذ مشروع للاتصالات باستخدام الموجات العريضة النطاق، من المتوقع إنجازه بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، بتبرعات من الحكومة الاتحادية، وتبرعات عينية ونقدية محلية، تزيد في مجموعها عن ١١٥ مليون دولار. وسيوفر المشروع أكثر من ٣٠٠ وظيفة في مجال البناء. وعند الانتهاء من المشروع، سيتم إنشاء أو تجديد أكثر من ٤٥ مركزا عاما للحواسيب مزودة بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٨ - لقد ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكّلان تاريخيا مصدرَي الإيرادات الرئيسيين لاقتصاد الإقليم. وفي الوقت الراهن، فإن القطاع الزراعي صغير جدا، وهو يقتصر بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضّر وتربية المواشي.

٢٩ - وفي عام ٢٠١١، واصلت وزارة الزراعة في جزر فيرجن برامجها وخدماتها التي تركز على المزارعين، وعملت على إنجاز المشاريع الجديدة وتطويرها. وقد شملت تلك المشاريع إنجاز سوق بورودو للمزارعين، وإنجاز تجهيز آبار المياه (مما في ذلك المضخات وخطوط التوزيع) في مزرعتي بورودو ودوروثيا في جزيرة سانت توماس، وتركيب شبكة خطوط جديدة لتوزيع المياه وتوسيع الخطوط القائمة في الحدائق المجتمعية بسانت كروا.

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٣٠ - وفقا لبيانات مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فيرجن، انخفض معدل توظيف المدنيين بنسبة ٢,٤ في المائة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي بخسارة صافية قدرها ١١٥١ وظيفة. وبلغ معدل البطالة في المتوسط ٩,١ في المائة في عام ٢٠١١. وترى وزارة العمل في جزر فيرجن "أنه على الرغم من أن معدل البطالة لم يتغير، لا تزال سوق العمل في جزر فيرجن (٢,٦ في المائة) في نهاية عام ٢٠١١ دون المستويات المسجلة في السنة الماضية. وبلغ متوسط معدل البطالة ٩ في المائة في عام ٢٠١١ مما أدى إلى ركود نمو الوظائف. ونظرا لانخفاض إيرادات القطاع العام، وتسريح دفعة أولى من العاملين فيه، لا يزال إنشاء الوظائف وتوسيع القاعدة العمالية يمثلان تحديا في كلتا المقاطعتين". ومن المتوقع أن يؤثر غلق مصفاة هوفينسا بقوة في حالة العمالة في الإقليم.

باء - التعليم

٣١ - التعليم في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة. وتتولى وزارة التعليم في الإقليم إدارة شؤون ٤٠ مدرسة تقريبا. ولجامعة جزر فيرجن حرم جامعي في جزيرة سانت توماس وآخر في جزيرة سانت كروا، يدرس فيهما نحو ٢ ٥٠٠ طالب متفرغ وغير متفرغ، ويتخرج منها أكثر من ٣٠٠ طالب سنويا.

جيم - الصحة

٣٢ - تدير وزارة الصحة في جزر فيرجن مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. كما تدير الوزارة مرفقا للرعاية الطويلة الأمد للمرضى العقليين في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية التي تبذلها الوزارة خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات وعن طريق الشعب الفرعية التي تُعنى بصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة جنسيا، وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض السل، والصحة العقلية وتعاطي المخدرات. وتدير الوزارة ٣٣ مركزا للنشاط و ١٦ برنامجا اتحاديا تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية، وخدمات الدعم، وخدمات الصحة العامة والنهوض بالصحة، والإحصاءات.

٣٣ - وكما أشارت إلى ذلك تقارير سابقة، يفتقر زهاء ٥٠ في المائة من سكان جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إلى التأمين الصحي. وأشار الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، إلى أن إصلاح نظام الرعاية الصحية الاتحادية أتاح فرصا إيجابية للإقليم. وتوفير ٣٠٠ مليون دولار كتمويل اتحادي إضافي خلال فترة الإصلاح، ستتاح لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة فرصة تاريخية لتخفيض عدد سكانها غير المشمولين بالتأمين من ٢٨ في المائة إلى نسبة تقل عن ذلك بكثير، ولتوسيع نطاق التغطية لتشمل جميع النساء الحوامل والأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومن شأن هذه الإصلاحات تمكين الإقليم من إعادة هيكلة نظامه الخاص بتقديم الرعاية الصحية حتى لا تصبح غرفة الطوارئ هي النقطة الرئيسية في حصول الأشخاص غير المشمولين بالتأمين على الرعاية الأولية التي يبتغونها. وعلى عكس الحال في الولايات المتحدة، فإن برنامج المعونة الطبية Medicaid (ميديكيد) (برنامج الرعاية الصحية الممول من الموارد الاتحادية وموارد الولايات والمخصص للأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض) ليس برنامج استحقاقات في الإقليم، مما يعني وجود "حد أقصى محدد" للتمويل الاتحادي.

٣٤ - وبناء على تقييم احتياجات وزارة الصحة في الإقليم للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، تم تحديد الأولويات والمؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل والمراهقين. وفي هذا الصدد، كان حصول الجزر على المنحة الإجمالية لفائدة صحة الأم والطفل لعام ٢٠١١ بموجب الفصل الخامس من قانون الضمان الاجتماعي مؤشرا لبداية دورة جديدة من التخطيط والتنفيذ مدتها خمس سنوات. وعملا بقانون تمديد العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالولايات المتحدة الموقع في عام ٢٠٠٩، ظل الإقليم يتلقى دعما كبيرا للبرامج ذات الصلة.

٣٥ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لتبادل المعلومات في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، الصادرة عن وزارة الصحة للإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بيانا للمسار الذي يعتزم الإقليم اتباعه لتنمية قدراته في مجال تبادل المعلومات حتى يتمكن من الاستفادة من تبادل السجلات الصحية الإلكترونية فيما بين الجهات مقدمة الرعاية الصحية. وتنص الخطة، في جملة أمور، على أنه نظرا لأن مستوى تمويل الرعاية الصحية في جزر فيرجن كان دائما منخفضا بسبب مركز الإقليم، لا تزال الهياكل الأساسية للمعلومات الصحية فيه متخلفة نسبيا.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أحرزت وزارة الصحة في الإقليم الوسام الفضي في مجال إدارة المخاطر في الأزمات وحالات الطوارئ، وذلك مكافأة لها على الحملة التثقيفية التي نظمتها للتصدي لحمى الضنك، وهي جائزة أنشأتها منظمة مستقلة هي التحالف الوطني لمعلومات الصحة.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣٧ - قال حاكم الإقليم في معرض خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، أن ضباط الشرطة سيقومون بدور بارز وسيكون من السهل الوصول إليهم كما سيستجيبون لطلبات السكان وذلك بهدف الحد من جرائم العنف التي ظلت تفرق المجتمع. وذكر إن حكومة الإقليم تهدف إلى توعية الوالدين والأطفال بالنشاط الإجرامي وتأثير العصابات، ومحاكمة مرتكبي الجرائم بتسليط أقصى العقوبات القانونية عليهم. وقد ارتكب أشخاص تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة عددا كبيرا من عمليات القتل دون سبق الإصرار وجرائم القتل العمد في الإقليم، وهم شبان غالبا ما يخضعون لمراقبة نظام قضاء الأحداث أو هيئات إنفاذ القانون في الإقليم. وفي هذا الصدد، شدد الحاكم على أهمية ضمان تدريب الشباب لشغل الوظائف التي تحرك الاقتصاد، مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية.

٣٨ - وقد أقرت حكومة الإقليم عددا من التغييرات تتعلق بموظفي وزارة العدل من أجل تحسين أداء المدعين العامين المساعدين. وقد أصبح الآن معدل الإقليم في البت النهائي في قضايا القتل دون سبق الإصرار يزيد على ٦٥ في المائة، أي أنه يفوق المتوسط الوطني، وهو يتحسن باستمرار.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٣٩ - ينص قانون صدر في عام ٢٠٠٩ على زيادة الوعي باستخدام بدائل الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص. وفي عام ٢٠١٠، تلقت جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ما يقرب من نصف مليون دولار من الأموال الاتحادية للمساعدة في الحفاظ على الشعاب المرجانية بالقرب من جزيرة سانت كروا التي، مثلها مثل الشعاب المرجانية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى، تواجه تهديدا متزايدا بخطر الانقراض بسبب ارتفاع درجات حرارة المحيطات. وقد سددت هذا المبلغ الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٠ - وفي مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة جزر فيرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان في أحوال الأوقات التي يحتاجون فيها للمساعدة.

٤١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نشرت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة تقريرها السنوي الخامس والعشرين بشأن حجم المواد الكيميائية السامة التي ألقته المرافق الصناعية في جزر فيرجن في البر والهواء والماء في عام ٢٠١٠. وأشار تقرير الوكالة إلى أن الحجم الإجمالي للمواد الكيميائية الملقاة في الطبيعة في الإقليم في عام ٢٠١٠ قد فاق حجمها في عام ٢٠٠٩. وقيل أن السبب من وراء ذلك هو الزيادة في الانبعاثات الصادرة من المنشأة التابعة لهيئة المياه والطاقة في جزر فيرجن الواقعة في سانت توماس، والزيادة في الانبعاثات في الجو الانبعاثات من المياه، الصادرة عن مصفاة هوفيناس.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والدول الشريكة

٤٢ - جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وللإقليم مركز مراقب لدى رابطة دول البحر الكاريبي ولدى تحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا

البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، حظيت جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤٣ - وفي عام ٢٠١١، شارك رئيس وزراء جزر فيرجن البريطانية وحاكم جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في الاجتماع الرابع لمجلس جزر فيرجن المشترك، المنعقد لأول مرة على مستوى رؤساء حكومات الأقاليم. ووفقا لمصادر رسمية، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وكالات إنفاذ القوانين في مجال القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير داخلية تتعلق بإنفاذ القوانين، والتأهب للكوارث، ومجال التعاون بشأن النقل بين الجزر، وإدارة مصائد الأسماك. وتعهد الإقليمان بمواصلة التعاون وتعزيزه من خلال المجلس المشترك. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٤ - يوضح الفرع أولاً أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٥ - شرح مساعد وزيرة الخارجية للشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى كونغرس الولايات المتحدة، موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، والذي اعتُبر ساريا أيضا بالنسبة لعام ٢٠١٠. وكما أُفيد سابقاً، ذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية للولايات المتحدة ولا تندرج في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولاحظ أيضاً مساعد وزيرة الخارجية أن لجنة الـ ٢٤ الخاصة لا تملك أي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي وجه من الوجوه، وليست لها ولاية إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضاً أن الحكومة الاتحادية، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني، تتعلق بالظروف

الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، تقدم في الوقت ذاته إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة ببيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٦ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء، دون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٠ (A/65/23). ويتعلق الجزء حادي عشر من القرار ٨٩/٦٦ بباء بجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة. وبموجب فقرات ذلك الجزء من المنطوق فإن الجمعية العامة:

١ - ترحب باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٤ - تكرر تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج.